وريغان، تتجاوز حدود التحالف الثنائي بين بلدين، ويظهر ذلك من خلال الوقائع التالية:

أولاً: ان الحلف يدخل اسرائيل في سياق منظومة دفاعية واحدة تسعى الولايات المتحدة لاستكمال حلقاتها، بدءاً من عمان، مروراً بمصر والصومال وكينيا والسودان، ومن خلال شريط متصل من القواعد العسكرية، التي بات يطلق عليها صفة «تقديم التسهيلات» للقوات الأميركية.

ثانياً: إن الصيغة التطبيقية الأساسية لهذا الحلف، هي بناء مخازن داخل اسرائيل لتخزين الأسلحة الأميركية المخصصة لقوات التدخل السريع، والتي بنيت خصيصاً من أجل احتلال دول النفط العربية، إذا ما تعرضت المصالح الأميركية فيها (أي النفط العربي) لأي خطر.

ثالثاً: إن هذا المخزون من السلاح الأميركي سيكون في خدمة الجيش الاسرائيلي، في حال نشوب أي حرب اسرائيلية ـ عربية، وكبديل سريع عن أي جسر جوي.

وتكفي هذه الوقائع لتؤكد أن المقصود بالتحالف الثنائي بين الولايات المتحدة واسرائيل، هو مواجهة الدول العربية، التي تشكل العمق الاستراتيجي للقضية الفلسطينية.

وبهذا تكتمل حلقات التآمر الثلاث ضد القضية الفلسطينية، وهي حلقات تمتد، في تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة، من منظمة التحرير الى لبنان، إلى دول المواجهة، ثم توسع دائرة مخاطرها ضد كل دولة عربية تملك ثروة خاصة أو تبني مؤسسة علمية أو تكنولوجية متطورة، أو تملك قوة عسكرية حديثة، ومهما كان موقعها الجغرافي من ميدان القتال. وهذا ما يستدعي عملاً عربياً مشتركاً لم نزل بعيدين جداً عن امتلاك أولياته، وهو ما يفترض أن يكون قضية البحث المركزية في قمة «جبهة الصمود والتصدي» التي عقدت في الجماهيرية الليبية، وفي القمة العربية المقبلة.

فهل يدرك الحكام العرب هذه التطورات الجوهرية على خارطة الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وهل يملكون فعلاً إرادة التصدي لها؟

رئيس التحرير